

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة سارالا فرناندو (سري لانكا)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٦٤ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، باسم الرؤساء الذين تولوا رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٧، الرؤساء الستة، أن أشكر الوفود العديدة الممثلة لمختلف المناطق التي أيدت، خلال الجلسة العامة الأخيرة التي عقدها المؤتمر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، مشروع مقرر الرئيس الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1. وفي بيان الرئيس المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، تناول الرؤساء الستة، بروح من الشفافية، المسائل التي طلبت الوفود الحصول على توضيحات بشأنها، ولا سيما في ما يتعلق بأساليب العمل والإجراءات. وبما أن هذا البيان قُدم في الجلسة العامة الرسمية، يرد كجزء من محضر الجلسة.

لقد تعهد رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٧ بتقييم ما أُنجِز من عمل أثناء الجزء الأول من الدورة وباقتراح سبيل للمضي قدماً فيما يتعلق بالجزء الثاني من الدورة. ووضِع تقريرنا، المقدم إلى الجلسة العامة غير الرسمية يوم الجمعة الماضي، بالاستناد إلى الحوار التفاعلي الذي أُجري مع جميع المنسقين والمساهمة الواردة من كل منسق، وإلى مشاركة الرؤساء أنفسهم في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية والمشاورات الثنائية التي أجريت مع الوفود والاجتماعات المعقودة مع المجموعات ومنسقيها.

ولعلكم تذكرون أن عملية المشاورات الثنائية على مستوى السفراء قد انطلقت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بقيادة سفير جنوب أفريقيا، مما أفضى إلى وضع مبادرة الرؤساء الستة والإطار التنظيمي المتفق عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وينص الإطار التنظيمي على إجراء تقييم في الأسبوع العاشر، حتى نكون في وضع يؤهلنا لاتخاذ قرار بشأن كيفية التقدم بأعمالنا بالنسبة إلى الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح. وأفضت المشاورات المكثفة التي أجراها الرؤساء الستة مع كامل أعضاء المؤتمر خلال الأسبوع ٧ والأسبوع ٨، إلى وضع مشروع مقرر لمؤتمر نزع السلاح، وهو المشروع الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1. ووزع مشروع المقرر على أعضاء مؤتمر نزع السلاح خلال المشاورات الإقليمية التي أجراها الرؤساء الستة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧. كما عقد الرؤساء الستة خلال هذا الأسبوع اجتماعات ثنائية إضافية لتوضيح أية مسائل إجرائية متبقية.

ولقد سعى الرؤساء الستة جاهدين بشكل محاييد وموضوعي إلى تجسيد رغبة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في إعادة المؤتمر إلى مسار العمل بعد عشر سنوات من الجمود. وتمخض الزخم الذي تولّد عن هذه الرغبة، والذي أبلغت عنه في بياني الموجه إلى الجلسة العامة غير الرسمية المعقودة في ٢٣ آذار/مارس، عن مشروع المقرر L.1 المعروض على المؤتمر.

وفي بياني الموجه إلى الجلسة العامة المعقودة في ٢٧ آذار/مارس، قدمت بعض التوضيحات بخصوص عدة نقاط ذات طابع إجرائي أثارها بعض الوفود. ثم طلب البعض الحصول على توضيحات إضافية عما إذا كان مشروع المقرر سيشكل برنامج عمل، وعما إذا كان المنسقون سيعملون بمثابة هيئات فرعية. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فبعد اعتماد المؤتمر لمشروع المقرر، سنكون في موقف يسمح لنا بوضع برنامج أنشطة. وفيما بعد، سيشكل المقرر المعتمد إلى جانب برنامج الأنشطة، برنامج عمل لجميع الأغراض العملية. وبخصوص النقطة الثانية، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن أعمال المؤتمر تجري في جلسات عامة، وكذا باتباع أية ترتيبات إضافية يتفق عليها المؤتمر. ويمثل تعيين منسقين واحداً من هذه الترتيبات. وستكون وظائف المنسقين شبيهة بوظائف هيئة فرعية. وكما أشرنا إلى ذلك في السابق، تنطبق أحكام النظام الداخلي بالكامل على المنسقين وعلى الجلسات التي

يتولون رئاستها. وفيما يتعلق بمدة صلاحية مشروع المقرر، أود أن أكرر أن مشروع المقرر سيظل صالحاً خلال فترة انعقاد دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧، وذلك عملاً بالنظام الداخلي للمؤتمر.

ولقد أعلنت خلال الجلسة العامة المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، أننا نعتزم - طبقاً للتعهد الذي أخذته الرؤساء الستة على أنفسهم وطبقاً للإطار التنظيمي المتفق عليه - الشروع في العمل بشأن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 في جلستنا العامة لهذا اليوم.

وللتأكد من أن الوفود مستعدة للشروع في اتخاذ قرار هذا اليوم، أعلن الآن تعليق هذه الجلسة العامة الرسمية وأدعو إلى استئناف أعمالنا بعد خمس دقائق في إطار جلسة غير رسمية. ونُستأنف بعد ذلك هذه الجلسة العامة الرسمية.

عُلِّقت الجلسة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نُستأنف الجلسة العامة.

أود أن أبلغكم أنه لن يمكن الشروع في اتخاذ قرار اليوم. وتُعقد الجلسة العامة القادمة غداً، الجمعة ٣٠ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

تُرفع الجلسة ما لم يكن أحد الوفود يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة.

أُعطي الكلمة لممثل فنزويلا.

السيد إيبارا مارتينيز (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): السيدة الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة خلال فترة ولايتكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم هذه المهمة الضخمة، وأن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

يعرب وفدي عن شكره للرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ على تقديمهم للوثيقة CD/2007/L.1 التي تتضمن اقتراحاً من شأنه أن يمكن مؤتمر نزع السلاح من الخروج من المأزق الذي يجد نفسه فيه منذ ما يزيد على عقد ومن استئناف العمل الموضوعي، والقيام بالأنشطة التي أنشئ من أجلها هذا الحفل - أي التفاوض.

إن الجميع يدرك أن وفد فنزويلا ملتزم ببدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. حيث نعتبر أن هذه الوثيقة تمثل ثمرة جهد ملموس، وبالرغم من أنها لا تستجيب لتوقعاتنا على نحو كامل، فإننا نعتبر أنها ستكون من قطع خطوات عديدة باتجاه نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية الفتاكة.

وتدرك فنزويلا مزايا الاقتراح المقدم من الرؤساء الستة. فمن شأن هذا الاقتراح أن يمكننا من التفاوض حول معاهدة بشأن المواد الانشطارية مع المضي قدماً على درب نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية،

ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار مناقشات تمهد الطريق أمام بلوغ هدفنا الرئيسي - وهو نزع السلاح العام والشامل بدءاً من الأسلحة النووية وصولاً إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأعلمكم أن السلطات المختصة في كاراكاس قد أنعمت النظر في الوثيقة CD/2007/L.1. وإن وفد فنزويلا مستعد للانضمام إلى توافق في الرأي بشأن الوثيقة L.1 في صورة التوصل إلى هذا التوافق، رهناً بالتعديلات الممكنة التي قد يتم تقديمها.

ورغم أننا نؤيد الوثيقة CD/2007/L.1، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد من جديد عدداً من مواقفنا المبدئية. إن فنزويلا، بوصفها بلداً غير حائز للأسلحة النووية يواجه تهديد دولة نووية، تلاحظ بقلق الخطر الذي يحدق بالبشرية بسبب وجود هذه الأسلحة وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، تأمل فنزويلا أن تنطلق في المستقبل القريب المفاوضات بشأن معاهدة تنص على وضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها (ضمانات الأمن السلبية).

ولا يزال القلق يساور وفد بلدي إزاء الميل الواضح إلى تركيز جهود المجتمع الدولي على عدم الانتشار والأسلحة التقليدية، والتغاضي عن قضايا نزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل التي تتسم بأهمية رئيسية بالنسبة للأجيال الحاضرة والقادمة. وفي ضوء ما تقدم، يؤمل أن تنطلق قريباً المفاوضات بشأن صك ربما يمثل أهم ما تمنيناه خلال الستين سنة الأخيرة - صك ملزم قانوناً يقضي بوقف سباق التسلح وبتزع السلاح النووي.

وفي الختام، يجدر التشديد على أنه ينبغي، خلال إجراء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، التفكير في إنشاء آلية للتحقق تضمن احترام المعاهدة احتراماً تاماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرؤساء الستة، وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي، سفير رومانيا، يليه ممثل بيلاروس.

السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أود في إطار هذه الجلسة الرسمية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب لكم عن امتناني للعمل البارز الذي أنجزه كل رئيس من الرؤساء الستة الذين تعاقبوا على رئاسة الدورة الحالية لإتاحة فرصة جديدة وهامة أمام المؤتمر للخروج من الطريق المسدود.

بالفعل أبدت رومانيا موقفها من مشروع المقرر المقدم من الرؤساء الستة والوارد في الوثيقة CD/2007/L.1، وذلك خلال الجلسة العامة غير الرسمية المعقودة في ٢٣ آذار/مارس. وبما أن رومانيا هي عضو في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الموقف قد أعربت عنه ألمانيا أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي خلال الجلسة العامة الرسمية المعقودة في ٢٧ آذار/مارس.

واسمحوا لي اليوم، بعد إتمام الجزء الأول لدورة عام ٢٠٠٧، أن أستعرض معكم ومع أعضاء المؤتمر بعض الآراء حول ما أبحرناه حتى الآن خلال هذه السنة. وآمل بكل تواضع أن تجدوا في هذا الاستعراض من الحجج ما يقنع جميع الأعضاء باعتماد مشروع مقرر الرئيس المعروض علينا، أو ما يجعلهم على الأقل لا يعترضون عليه.

(تكلم بالإنكليزية)

خلال السنوات العشر الأخيرة، أسهمت كل الوفود بالفعل في هذه الحلقة المفرغة التي يُطلق عليها اسم الرئاسة بالتناوب. وبالتالي، حاول العديد من الوفود اقتراح حل فردي لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر. وإنني أعتقد أنه قد آن الأوان لكي نتحرك جميعاً في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه حتى نتوصل أخيراً إلى كسر هذا الجمود.

واسمحوا لي أن أذكر من جديد مثال بارز على الوضع الذي نواجهه اليوم. لقد قبل اقتراح السفراء الخمسة وقت تقديمه بتأييد واسع النطاق. إلا أن هذا الاقتراح لم يكن يعكس آراء الجميع، وإن الوقت الذي مضى منذ تقديمه لم يقربنا من اعتماده. فلقد جدد منذ ذلك الحين تطورات هامة، من بينها التحديات التي تواجه البيئة الأمنية، قادتنا إلى الوضع الذي نجد أنفسنا فيه اليوم. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة على وجه الخصوص، لاحظنا مؤشرات هامة على المرونة التي أصبحت تميز مواقف بعض الوفود. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح بأكمله ألا ينبذ هذا الموقف ويثبت قدرته على انتهاز هذه الفرصة.

فالحل التوفيقى يعني بالفعل أن نقبل بأنه لا طائل من أن نحاول إلى ما لا نهاية العمل على اقتراح لن يحصل أبداً على موافقة أحد. فهذا التمرين شبيه بالجهد الذي تحمله سيزيفس ليدحرج صخرة من قاع الوادي إلى قمة الجبل. وفيما اعتبر كامو أن هذا التمرين ذو جدوى، فأنا أشير إلى غيره ممن اعتبروا أنه لا يعدو أن يكون مجرد تمرين في كمال الأجسام. ويأتي وقت يتعين فيه حسم الأمور، فإما النجاة أو الطوفان، ولقد آن الأوان لكي نتخذ موقفاً جريئاً.

فالاستجابة إلى اقتراح ملموس ومعقول، وعلمي قبل كل شيء، وطرح الأسئلة بشكل مستمر وترقب التوجيهات لا يتسق، على ما يبدو، مع التعهد الكلاسيكي من جانب الوفود تجاه رئيس المؤتمر بالتعامل معه على أساس المرونة الكاملة والتعاون معه تعاوناً تاماً. فدعنا لا نتذمر من عدم توفر إرادة سياسية. فلا ريب في وجود إرادة سياسية قوية في جميع أركان قاعة المجلس، سواء أيدت الوفود أو لم تؤيد مشروع مقرر الرؤساء الستة.

فلننظر حولنا من جديد. لقد استأننا كثيراً لنتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، كما استأننا لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكننا أعربنا عن سرورنا لما تحقّق من نتائج إيجابية خلال المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وخلال المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المعقودين في عام ٢٠٠٦. وما من شك أنه يمكن استخلاص بعض العبر من جميع هذه المؤتمرات. ولقد ذكرنا سفير إيطاليا، يوم الثلاثاء الماضي، بالنجاحات التي تحققت في ظل الرئاسة الفرنسية والرئاسة الباكستانية للمؤتمرين

المشار إليهما أخيراً. وتمثلت مفاتيح هذه النجاحات في رسم أهداف واقعية والاستفادة قدر الإمكان من المواقف المرنة والبناءة للدول الأطراف. وإننا نأمل بشدة أن يتبنى مؤتمر نزع السلاح نفس الموقف الحكيم.

إن الحل التوفيقي في مؤتمر نزع السلاح أصبح في الفترة الأخيرة يتمثل في فرض إرادة أقلية ضئيلة على مجموع أعضاء المؤتمر. ومما لا ريب فيه أن هذا النهج لا يعكس موقفاً يقوم على أساس التوافق. وبخصوص مدى اتساق مشروع مقرر الرؤساء الستة مع النظام الداخلي للمؤتمر، اسمحوا لي بأن أشدد على أن وضع توافق مشروع المقرر موضع الشك، هو مؤشر مشؤوم على عدم الثقة بنوايا الرؤساء. فهم رغم كل شيء أول من يراعي مثل هذه الموافقة. واسمحوا لي، السيدة الرئيسة، بأن أضيف أن مداخلتكم لهذا الصباح تؤكد أنني على صواب.

وفي الختام، أتمنى أن تتحمل الدول التي لم تبد استعداداً للانضمام إلى حل توفيقي اليوم المسؤولية كاملة عن تصرفاتها، وأن تدرك أنها لن تجد أسباباً كافية تستند إليها للتشكي من القرارات "الانفرادية" إذا احتار بعض الوفود، نتيجة استمرار مؤتمر نزع السلاح، الخروج عن مسار هذا المحفل.

ولا يزال يفصلنا يوم وليلة عن الجلسة العامة المقررة غداً. وإن الليل ناصح أمين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي، ممثل بيلاروس، يليه ممثل أوكرانيا، ثم أغلق قائمة المتحدثين.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي مرة أخرى أن أعلن - هذه المرة أمام الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح - أن وفدي تلقى توجيهات واضحة من عاصمتنا لتأييد الوثيقة CD/2007/L.1. وربحاً للوقت، لن أعيد قراءة البيان الذي أدلينا به منذ وقت قليل. وسيحال النص إلى الأمانة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي، سفير أوكرانيا.

السيد برشيدا (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أعلمكم أننا نعتبر أن المشروع الذي تقدمتم به في الأسبوع الماضي باسم الرؤساء الستة، يتيح فرصة مثلى لضمان استئناف العمل البناء للمؤتمر، وإن كان هذا المشروع لا يمثل أفضل حل ممكن. وإننا نعتبر أن هذه الوثيقة تشكل خطوة هامة باتجاه الحد من لأسلحة ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبه. إننا جميعاً ننشد المرونة، وإن بلدي يؤيد اقتراحكم المتميز بخصوص برنامج العمل. وعقب المناقشة التي جرت اليوم، أود أن أعرب عن أمني في ألا يدخر الأعضاء الذين لم يتخذوا قرارهم حتى الآن بشأن هذا الموضوع - وقد لاحظنا جميعاً أنهم قلة - أي جهد للنظر في المشروع بشكل بناء وتأييد جهود الرؤساء الستة، بما فيها جهودكم أنتم، سيدي الرئيسة. ونأمل أن يساهم كل ذلك في تعزيز الثقة في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي، سفير هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، ما من شك أنه بإمكاننا تأجيل اتخاذ قرار، وفي واقع الأمر إننا نؤجل ذلك إلى الغد، وإنه بإمكاننا نظرياً إرجاء الأمر إلى ما لا نهاية. ولكن، أود أن أسألكم وأسأل الزملاء ما إذا كانت الظروف ستختلف خلال الأسبوع القادم أو الشهر القادم عما هي عليه اليوم؟ صحيح، وأنا أدرك ذلك، أن الاقتراح عرض علينا رسمياً منذ الجمعة الماضية، ولكننا نعمل من أجل التوصل إلى هذا الحل التوفيقى منذ كانون الثاني/يناير من السنة الماضية. ولقد لاحظنا جميعاً أن العملية برمتها قد تسارعت منذ تولي جنوب أفريقيا رئاسة المؤتمر. لذلك، فإن إرجاء القرار لن يكون في صالح أحد. ومهما كانت طبيعة قراراتنا، فإن السؤال الأساسي يبقى هو نفسه: هل نحن متفقون على بدء العمل المطلوب منا؟

وكما قال رجل سياسة كنت معجباً به إعجاباً كبيراً أيام شبابي، أي منذ نصف قرن تقريباً، وتحديدًا في عام ١٩٥٤، وأشير هنا إلى أدلاي ستيفنسن، سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة: "إن كل ما أحرز من تقدم يعزى إلى أشخاص تبنوا مواقف غير شعبية". ومع ذلك، يجب علينا في الوقت نفسه أن نأخذ بنهج واقعي. فنحن في بداية عمليات جديدة. ولسنا في نهايتها. ويعني ذلك أننا لا زلنا جميعاً قادرين على التأثير في أي تقدم وأية عملية، وعلى إبداء رفضنا التام لأية اقتراحات وتوجيه جميع المناقشات بخصوص المفاوضات حسب مشيئتنا. فلا أحد يرغب في هذه المرحلة في أن يسلم في شيء. وبدلاً من ذلك، من مصلحتنا جميعاً أن نبين للعالم أننا أخيراً عازمون على أن نأخذ مأخذ الجد القضايا المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

لذلك، ينبغي أن نتفق على مجموعة المشاريع المعروضة من رؤسائنا الستة من الآن أو غداً، إذا اقتضت الحاجة في بعض العواصم إجراء جولة ختامية من المداولات المشتركة بين الوكالات، أو يوم الخميس من الأسبوع القادم في إطار دورة استثنائية. فبعد ذلك التاريخ، لن يبقى لدينا شيء نقوله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا، وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، سأحاول الإيجاز ما استطعت، لأنكم ترغبون على ما يبدو في إنهاء أعمال الجلسة.

ما من شك أنه من الصعب التوصل إلى اتخاذ قرار بشأن مقترحكم قبل نهاية هذا الأسبوع، ومع ذلك أعتقد أننا على وشك التوصل إلى هذا الاتفاق. فلا أحد يريد الضغط على الطرف الآخر. فالقرار هو قرار جماعي ويستند إلى مبادرة من هيئة الرؤساء الستة التي تمثل مختلف المناطق في هذا المؤتمر. وإن المملكة المتحدة تؤيد بقوة مبادرة الرؤساء الستة والكيفية التي أجريتم بها المشاورات مع أعضاء المؤتمر وحاولتم من خلالها حشد الإرادة الجماعية لهؤلاء الأعضاء.

لقد تناول العديد من الزملاء الكلمة خلال الأسبوعين الماضيين وأكدوا مدى أهمية التوصل إلى اتخاذ قرار في ظل هذه الظروف المواتية. وإننا نأمل من العواصم أن تدرك إدراكاً تاماً أن هذا القرار، الذي يغطي عدداً من القضايا البالغة الأهمية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح، هو، كما سبق أن أوضح زميلي الروسي وكما أشار إلى ذلك ممثل الجزائر باسم المجموعة العربية بأسلوب في غاية الفصاحة، قرار يتعلق بإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل حتى تتمكن من تحمل مسؤوليتنا المشتركة المتمثلة في التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين.

لقد استغرقتنا تسع سنوات لبلوغ هذه المرحلة. وأُطلِعنا على نص المقرر منذ أسبوعين، وهو نص لا يختلف عن النص الذي اتفق عليه الرؤساء الستة في كانون الثاني/يناير. ويتوقع منا المجتمع المدني والجمهور والصحافة أن نتخذ قراراً يكون له، مثلما قلت، تأثير على برنامج العمل المتعدد الأطراف الواسع النطاق بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونأمل أن يخلص خلفنا إلى أن الحصيلة الموروثة لهذه المنظمة، هي حصيلة إيجابية، وفي هذا السياق استمعوا لي بأن أقتبس من أقوال كاتب ورجل سياسة مشهور بشأن مناقشة جرت في هذا المحفل بالذات منذ نحو واحد وسبعين عاماً: "أي قوة يمكن للمنظمة أن تعتمد عليها في هذه المرحلة الحاسمة؟ فهل نتركها لحالها، ضعيفة واهية، في حالة مثيرة للسخرية وسط تملق وابتذال مجموعة من المتعصبين المترددين أو المتهمكين؟ فمن كل جانب من جنيف توجد دول كبرى تحتم عليها مصالحها والتزاماتها الدفاع عن القانون الدولي. إن هذه اللحظة قد لا تتجدد أبداً. فلقد جاء الوقت المحتوم لاختار بين العهد الجديد والعهد القديم". (وينستون سبينسير شرشيل، ١٣ آذار/مارس ١٩٣٦).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة الذي أكد أن عمل الرؤساء الستة كان دائماً يقوم على أساس مراعاة آراء الجميع بغية حشد الإرادة الجماعية للمؤتمر. أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأخير على قائمتي، سفير الصين.

السيد جينغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيدة الرئيسة، أود أن أذكر بأن المجال لا يتسع الآن للشروع في منافسة في فن الخطابة. فإذا كنا نرغب في تنظيم منافسة في هذا المجال، فإن جلستنا ستستغرق وقتاً طويلاً للغاية. بل لا بأس، دعنا نستمر في هذه المنافسة. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه إذا شئنا أن نشرع في الاقتباس من أقاويل الحكماء والمشاهير، فأنا بوسعي أن أقدم إليكم الكثير من هذه الأقاويل. فبإمكانني أن اقتبس من أقوال الفلاسفة الصينيين الذين عاشوا من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ سنة مضت. وأتصور أنه بإمكانكم أيضاً الاقتباس من أقوال الحكماء الإغريق القدماء، ولكنني أتساءل ما إذا كان ذلك سيساعدنا في حل مشكلاتنا. ومع ذلك، فإذا اعتبرنا أن هذه المنافسة ستمكننا من حل مشكلاتنا، فلا مانع لدينا من الشروع فيها.

وأود أن أقول أيضاً إن لكل دولة عضو الحق في دراسة هذه المسألة. وقد يحتاج بعض الأعضاء إلى فترة وجيزة للقيام بهذه الدراسة، في حين قد يستغرق البعض الآخر وقتاً أطول. وإنني أعترض على أي دولة ترفض حق دول أخرى في إثارة هذه المسألة أو تطعن في هذا الحق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): شكراً.

تُعقدُ الجلسة العامة القادمة غداً، الجمعة الموافق ٣٠ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥

— — — — —